الأمم المتحدة S/PV.9833

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9833**

الأربعاء، 8 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيد لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد يوسف
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): في 6 كانون الثاني/يناير ظهراً، بالتوقيت المحلي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما وصفته بأنه نوع جديد من القذائف التسيارية المتوسطة المدى فرط الصوتية، محملة بمركبة انسيابية فرط صوتية. ووفقاً للبيان الرسمي الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد حلقت القذيفة وفق مسارها المحدد مسبقاً بسرعة تعادل 12 ضعف سرعة الصوت وسقطت في عرض البحر. وفي حين صرحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن عملية الإطلاق لم يكن لها أي تأثير سلبي على أمن البلدان المجاورة، إلا أنها للأسف لم تصدر إخطارات تتعلق بسلامة المجال الجوي أو السلامة البحرية.

وأفاد البيان أن المنظومة يمكنها "توجيه ضربة عسكرية خطيرة للخصم باختراق أي من حواجزه الدفاعية الكثيفة على نحو فعال". وتتحرك المركبات الانسيابية فرط الصوتية بخمسة أضعاف سرعة الصوت على الأقل، وتقوم بمناورات التفافية، مما يجعل التدابير الدفاعية ضد هذا السلاح أكثر صعوبة.

وإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية أخرى يثير قلقاً بالغاً. فهذا رابع إطلاق لقذيفة تسيارية متوسطة المدى منذ بداية عام 2024. وفي الفترة الزمنية نفسها، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً قذيفة تسيارية عابرة للقارات وعدة قذائف تسيارية قصيرة المدى. كما حاولت إطلاق ساتل للاستطلاع العسكري.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عرض مرفق تخصيب غير معلن عنه في كانغسون واستمرار تشغيل مفاعل الماء الخفيف في يونغبيون يشكلان انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن، وكذلك استمرار إطلاق القذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط نحو اكتساب قدرات عسكرية جديدة تماشياً مع خطتها العسكرية الخمسية الحالية، والتي تدخل عامها الأخير في 2025. وقد دعت الخطة إلى تطوير ما تسميه

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية التعبوية – رؤوس نووية فائقة الضخامة، وقدرات متنوعة للقذائف التسيارية متوسطة وبعيدة المدى، وسواتل استطلاع عسكرية، وغواصة نووية، من بين معدات أخرى. في أواخر كانون الأول/ديسمبر، أكدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال الاجتماع العام لحزبها الحاكم السنوي الختامي، على أن عام 2025 يجب أن يشهد الاختتام الناجح للخطة الخمسية.

يستمر السعي الدؤوب لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برامجها النووية والتسيارية في تقويض النظام العالمي لنزع السلاح النووي ومنع انتشاره. كما يؤدي ذلك إلى تصعيد التوترات ويسهم في مزيد من عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن المجتمع الدولي. ونواصل دعواتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للامتثال التام لالتزاماتها الدولية.

وإذ نستهل عام 2025، وفي خضم التحديات المتزايدة التي تواجه السلام والأمن العالميين، من الضروري تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وقد دعا الأمين العام باستمرار إلى خفض التصعيد واستئناف المحادثات على وجه السرعة. وتظل المشاركة الدبلوماسية السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل وقابل لأن يُتَحَقَّق منه. وفي هذا الصدد، نرحب بعروض الدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون شروط مسبقة.

كما يجب أن يظل المجلس مهتمًا بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونكرر دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعجيل بعودة فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي من أجل تعزيز الدعم لشعبها والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 6 كانون الثاني/يناير قذيفة تسيارية متوسطة المدى في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن المتعددة. إن ذلك الإطلاق، وكل إطلاق من عمليات الإطلاق التسيارية التي تجاوزت الـ 100 منذ مطلع عام 2022، يُعدُّ انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن. وتعمل كل عملية إطلاق على تبصير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالثغرات في قدراتها وتسمح لبيونغ يانغ بمواصلة تطوير برامجها للأسلحة.

ولم يعد خافياً سبب شعور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالجرأة على إطلاق القذائف التسيارية غير المشروعة دون رادع. إذ دأبت روسيا والصين، على مدى العامين الماضيين، على شل قدرة المجلس على اتخاذ أي إجراء. وفي آذار/مارس، أنهت روسيا ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، باستخدامها المتعسف لحق النقض (انظر S/PV.9591). كما حالت روسيا والصين دون إصدار بيان صحفي واضح وموضوعي يشير إلى أن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في تشرين الأول/أكتوبر قد انتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة.

وتتزامن تلك الإجراءات مع التعاون العسكري الراهن بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حرب روسيا ضد أوكرانيا، مما يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقيود المفروضة على الأسلحة التي أقرها المجلس، وتحديداً الحظر المتبادل على الأسلحة المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمنصوص عليه في القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016)، والذي يحظر على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلقي الأسلحة والمعدات والتدريب العسكري والمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تقديمها إليها.

وحتى الآن، ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2023، نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من 20 000 حاوية شحن من الذخائر، تحتوي على ما لا يقل عن 6 ملايين دفعة نيران مدفعية ثقيلة وما يزيد بكثير على 100 قذيفة تسيارية إلى روسيا لاستخدامها ضد أوكرانيا. وقد أُطلقت تلك القذائف لاحقاً على أوكرانيا، مستهدفةً البنية التحتية المدنية والمناطق المأهولة بالسكان، مثل كييف وزابوريجيا. وإضافة إلى الذخائر، لجأت روسيا الآن أيضاً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلباً للقوى البشرية لتنفيذ حربها العدوانية، مرحبةً بأكثر من 12 000 جندي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أراضيها. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2024، شهدنا مشاركة قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القتال في كورسك، مما يُعدُّ المرة الأولى التي يشاركون فيها في عمليات قتالية برية واسعة النطاق منذ أكثر من 70 عاماً، والمرة الأولى التي يفعلون فيها ذلك خارج شبه الجزيرة الكورية. كما أنها المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تدعو فيها روسيا قوة أجنبية إلى أراضيها للمشاركة في عملية عسكرية. وفي مقابل دعمها لروسيا، قامت روسيا بنقل منظومات دفاع جوي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يساورنا قلق خاص إزاء اعتزام موسكو مشاركة بيونغ يانغ تكنولوجيا الأقمار الصناعية والفضاء، وهي تكنولوجيا بالغة الأهمية لقدرات الجيش في مجالي الاتصالات وجمع المعلومات الاستخباراتية في ساحة المعركة الحديثة، كما شهدنا في أوكرانيا. وتستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استفادة كبيرة من تلقي المعدات والتكنولوجيا والخبرات العسكرية الروسية، مما يجعلها أكثر قدرة على شن الحرب ضد جيرانها. وفي المقابل، من المرجح أن تحرص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استغلال تلك التحسينات من أجل الترويج لمبيعات الأسلحة وعقود التدريب العسكري على الصعيد العالمي.

وفي حين نُدين تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حل دبلوماسي للتحديات التي تشكلها برامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى طاولة المفاوضات والمشاركة في حوار مجدٍ. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية.

يتعين على المجلس الاضطلاع بمسؤوليته في الرصد الدقيق لتنفيذ الجزاءات الملزِمة التي أقرها، وذلك للتصدي للمخاطر التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلم والأمن الدوليين. وعلينا العمل معاً للضغط على روسيا والصين لمواجهة ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات إطلاق غير مشروعة للقذائف التسيارية وما تمارسه من أنشطة إلكترونية خبيثة تهددنا جميعا. ونهيب بجميع أعضاء

المجلس دعم موقف موحد وواضح في إدانة سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزعزع للاستقرار، كما نهيب بجميع الدول الأعضاء التنفيذ الكامل والدقيق لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، والتعاون لمنع أنشطة الشراء وتدفقات الإيرادات الداعمة لبرامجها غير المشروعة في مجال أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وتعرب الولايات المتحدة عن استعدادها للعمل مع سائر أعضاء مجلس الأمن لإعادة تشكيل فريق الخبراء التابع للجنة 1718 (2006) على وجه السرعة، وهو الفريق الذي قدم على مدى 15 عاماً تقارير علنية عادت بالنفع على جميع الدول الأعضاء.

السيدة لاسن (الدنمارك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

أود اليوم أن أنقل رسالتين.

أولاً: أود أن أستهل كلمتي بإدانة شديدة لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسيارية متوسط المدى في 6 كانون الثاني/يناير. إن تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرفوضة تماماً. فهذا الإطلاق يمثل خرقاً صريحاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وها هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظهر مجدداً افتقارها البالغ لاحترام المجلس والنظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ولهذا السبب شاركت الدنمارك في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة. وقد دعا المجلس مراراً بيونغ يانغ إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف برامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل. وأود القول بوضوح: يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفكيك هذه البرامج تفكيكاً كاملاً وقابلاً للتحقق وغير قابل للرجوع عنه، والعودة فوراً إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الضمانات الدولية. إن عملية الإطلاق الأخيرة تمثل عملاً استفزازياً صرفاً ومثيراً للقلق الشديد.

ثانياً، تشعر الدنمارك ببالغ القلق إزاء هذا النمط المتواصل من التصعيد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهو نمط يفاقم بشكل واضح وخطير من التهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. فمنذ مطلع عام 2022، أقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتهور على إطلاق ما يزيد على 100 قذيفة تسيارية من شتى الأنواع والمسافات. ويجب ألا نسمح بأن يكون العدد الهائل من عمليات الإطلاق التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدعاة لأن يبدو سلوكها غير القانوني والمزعزع للاستقرار أمراً طبيعيًا.

وعلاوة على ذلك، وفّرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدار العام الماضي قذائف تسيارية وأسلحة وذخائر أخرى بصورة غير قانونية لدعم الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا على أوكرانيا. ويشكل نشر الآلاف من قوات كوريا الشمالية للقتال إلى جانب القوات الروسية في هذه الحرب غير المبررة مصدر قلق بالغ بشكل خاص ويؤكد أن أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ والأمن الأوروبي الأطلسي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا. وقد حدث ذلك على الرغم من الجزاءات التي يفرضها المجلس والتي تحظر نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأي دولة عضو في الأمم المتحدة. ولكن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس قرر انتهاك تلك القرارات.

وشهدنا في آذار/مارس استخدام حق النقض (انظر S/PV.9591) لمنع تجديد ولاية فريق الخبراء الذي يساعد اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) ويشكل أداة قيّمة دعمها المجلس واعتمد عليها لما يقرب من 15 عاما. وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة المجلس على رصد انتهاكات الجزاءات والتصدي لها.

ونلاحظ أيضا بيانا مقلقا أدلى به وزير يمثل عضوا دائما في المجلس أعلن فيه أن نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر غير مطروح على الطاولة. ولا يقوض هذا البيان الجهود التي يبذلها المجلس منذ فترة طويلة فحسب، بل يشجع أيضا بيونغ يانغ على مواصلة أنشطتها المزعزعة للاستقرار.

وتزداد الطموحات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وضوحا عامًا بعد عام. ويجب أن يرد المجتمع الدولي بحزم. ويجب أن نعزز تنفيذ الجزاءات وأن نضمن اتباع جميع السبل الدبلوماسية للحد من الأنشطة غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار التي يمارسها البلد.

في الختام، ستواصل الدانمرك دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا إلى العودة إلى مسار الدبلوماسية والحوار والقيام بدورها في تعزيز السلام والاستقرار الدائمين بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

في 6 كانون الثاني/يناير، أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية متوسطة المدى سقطت قبالة سواحل اليابان. وقد سعت السلطات الكورية الشمالية مرة أخرى إلى تسليط الضوء على الخاصيات المتقدمة للقذيفة، بما في ذلك أنها قذيفة فرط صوتية، وهو ما نراه تحديا للقرارات المتخذة ضد كوريا الشمالية. ونؤكد لليابان وجمهورية كوريا تضامننا في مواجهة هذا الاستفزاز الجديد.

وتشكل عملية الإطلاق المذكورة الأحدث من بين عدد لا يحصى من تجارب القذائف التسيارية التي أجراها النظام الكوري الشمالي في السنوات الأخيرة، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ونشير إلى أن كوريا الشمالية أطلقت قذيفة تسيارية عابرة للقارات قبل شهرين تحديدا.

وتترافق عمليات الإطلاق غير القانونية هذه مع خطاب نووي غير مسؤول للنظام الكوري الشمالي. ففي أيلول/سبتمبر 2023، عدلت كوريا الشمالية دستورها ليشمل حيازة الأسلحة النووية في انتهاك آخر لقرارات المجلس.

وتشكل مواصلة كوريا الشمالية للبرامج النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية تهديدا للاستقرار الإقليمي. وتنطوي على استخفاف بسلطة المجلس الذي اتخذ بالإجماع قرارات لإنهاء لتلك البرامج. وتقوض نظام عدم الانتشار، ومن ثم السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نأسف لتأييد روسيا لبرامج كوريا الشمالية النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية، وخاصة تصريحات وزير الخارجية الروسي التي تفيد بأن نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية مسألة منتهية.

ولا يسعنا إلا أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تعميق التعاون العسكري غير المشروع بين كوريا الشمالية وروسيا. ويمثل نشر قوات من كوريا الشمالية في روسيا تصعيدا غير مقبول، كما أن مشاركتُها في حرب عدوانية ضد دولة ذات سيادة تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتسعى كوريا الشمالية إلى الإفلات من العقاب والحصول على المساعدة في تطوير برامجها العسكرية غير القانونية في مقابل دعمها لروسيا في حربها العدوانية ضد أوكرانيا.

ولذلك، فإن ضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وحمل كوريا الشمالية على وقف هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار يصبان في مصلحة جميع الدول. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لهذه القرارات.

وفي هذا الصدد، سنواصل دعمنا الفعال لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وعلى الرغم من استخدام روسيا لحق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة، فإن دور هذه اللجنة لا يزال أساسيًا في الإشراف على تنفيذ القرارات وإبلاغ جميع الدول الأعضاء بحالة تنفيذها.

ونكرر دعوة كوريا الشمالية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية والتخلي عن برامجها غير المشروعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل واختيار طريق الحوار بغية تحقيق نزع السلاح النووي على نحو كامل ولا رجعة فيه وقابل للتحقق.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب بدوري عن امتناني للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

إن جمهورية كوريا تدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات الممكنة لإطلاقها في 6 كانون الثاني/يناير ما يسمى قذيفة تسيارية متوسطة المدى فرط صوتية. وتشكل عملية الإطلاق تلك تهديدًا واضحًا للسلام والأمن الدوليين بعد إطلاق أكثر من 50 قذيفة تسيارية في العام الماضي وحده. وهو انتهاك صارخ آخر لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي تنص صراحة على أنه لا يجوز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء أي عمليات إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وعقب عملية الإطلاق، أبرزت وكالة الأنباء الحكومية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وكالة الأنباء المركزية الكورية – تصريحات كيم جونغ أون بأن "منظومة القذائف فرط الصوتية قادرة على توجيه ضربة عسكرية خطيرة وستكبح على نحو موثوق أي منافسين في منطقة المحيط الهادئ". وبالإضافة إلى ما أعلنت عنه بيونغ يانغ قبل أسبوعين تحديدا من اتباع "أشد الإجراءات المضادة للولايات المتحدة"، وكذلك ما كُشف عنه قبل عام واحد من إعادة تعريف جمهورية كوريا بوصفها دولة معادية، فإن هذه التصريحات لا تترك مجالاً للشك في نوايا كوريا الشمالية العدوانية.

كما أن عملية الإطلاق مثال على اتجاه مقلق جدا. وقد أوضح تقرير وكالة الأنباء المركزية الكورية بالتفصيل استخدام "مادة جديدة من الألياف الكربونية المركبة" في محركات القذيفة، إلى جانب "طريقة شاملة وفعالة جديدة" لنظم الطيران والتوجيه الخاصة بها. وكما ورد حتى في تقرير بيونغ يانغ نفسها، فإن

هذه التكنولوجيا "لا يسهل بأي حال من الأحوال تحقيقها" و "قد لا يملك هذه المنظومة من الأسلحة سوى عدد قليل من البلدان في العالم".

وبالفعل، فإن النظام الأكثر عزلة وفقرا في العالم والذي يخضع لجزاءات صارمة فرضها مجلس الأمن يحصل على تكنولوجيا ومواد متطورة ذات استخدام مزدوج، في الوقت الذي تكثف فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاونها العسكري غير القانوني مع روسيا.

وقد دأبت روسيا على انتهاك العديد من قرارات مجلس الأمن على نحو متكرر، في حين أكد جميع أعضاء المجلس الآخرين مجددا التزامهم بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس. ويساورنا الآن بالغ القلق إزاء غياب آلية الرصد والإبلاغ بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أعقاب حل روسيا فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) واحتمال أن تتراجع روسيا عن التزامها الذي دام عقودا طويلة بإخلاء كوريا الشمالية من السلاح النووي. وينبغي أن تدرك روسيا بوضوح، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية وعضوا دائما في المجلس، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل أول حالة في تاريخ نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الممتد على مدى 55 عاما تقوَّض فيها مبادئها الأساسية وتُنتهك بشدة.

وأود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى معاملة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المروعة لشعبها. فقد تكبد خسائر كبيرة منذ انضمام القوات الكورية الشمالية إلى الحرب غير المشروعة التي تشنها روسيا. وكان هؤلاء الجنود أهدافا سهلة لهجمات الطائرات المسيّرة لأنهم لم يعتادوا على الحرب الحديثة ويستخدمون أساليب الموجات البشرية التي عفا عليها الزمن. وتُقدّر حكومة بلدي سقوط ما لا يقل عن 100 1 ضحية في صفوفهم.

ويفيد أحد التقارير بأن الأسر المكلومة للجنود الكوريين الشماليين الذين لقوا حتفهم لم تتلقَّ سوى شهادات وفاة وأُجبرت على التزام الصمت. وقد حجبت السلطات الكورية الشمالية التفاصيل حول مكان وظروف وفاة الجنود واكتفت بالقول إنهم "لقوا حتفهم أثناء مشاركتهم في معركة مقدسة". ثم أُجبر أفراد الأسرة المكلومة على التوقيع على اتفاقات بعدم الكشف عن المعلومات. إن هؤلاء الجنود في الواقع عبيد لكيم جونغ أون، تعرضوا لغسل أدمغتهم كي يضحوا بأرواحهم في ساحات القتال البعيدة لجمع الأموال لنظامه وكفالة توفير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من روسيا. ولهذا السبب أؤكد مرارا وتكرارا أننا في مجلس الأمن بحاجة إلى النظر في آن واحد في كل من المسائل النووية ومسائل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن الدوليين.

ويُظهر إطلاق الصاروخ في 6 كانون الثاني/يناير بالضبط أين ينتهي الحال بتلك الأموال الملطخة بالدماء. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تضحي بشعبها من أجل تغذية طموحاتها النووية وتساهم في المزيد من الموت والدمار في أوكرانيا. ويجب أن تتوقف الآن. إن الجنود الذين سقطوا يستغيثون من قبورهم.

وينبغي للمجلس أن يتكلم بصوت موحد، وأن يتخذ إجراءات للتصدي للأنشطة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، وأن يحث على التنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من جانب جميع الدول الأعضاء. وإذا استمر المجلس في عجزه أو عدم رغبته في وقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومحاسبتها على انتهاكها المستمر لقرارات مجلس الأمن الملزمة، وانتهاكها الفاضح لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسعيها بلا هوادة إلى الدخول في مغامرات عسكرية عدوانية وخطيرة، فإن المجتمع الدولي سيواجه في نهاية المطاف خطراً أكبر. عندئذ، سيكون الآوان قد فات للندم على عدم فعل ما يجب علينا فعله الآن.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

وأود أن أطرح ثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

أولا، تدين سلوفينيا بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً ما يبدو أنه قذيفة تسيارية متوسطة المدى. ولا شك أن ذلك يمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة، وهو الانتهاك الثاني في غضون شهرين فقط. إن هذا الازدراء المتعمد والصارخ لقرارات مجلس الأمن أمر غير مقبول. وأكرر أنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكفل تنفيذ قرارات هذه الهيئة وأن تتخلى عن برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

ثانياً، يساور سلوفينيا قلق بالغ إزاء المسار الذي قررت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تسلكه. في أواخر عام 2023، اتخذت كوريا الشمالية سلسلة من الخطوات التصعيدية، بما في ذلك التعاون العسكري مع بلدان ثالثة، واختبارات القذائف التسيارية وإطلاق السواتل. واستمر ذلك طوال عام 2024. مع ذلك، وبالإضافة إلى تجارب القذائف، وردت تقارير عن استخدام قذائف تسيارية مصدرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا، وبيانات مقلقة للغاية بشأن المركز النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتقارير عن نشر قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوروبا.

لقد أثبتت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرات عديدة أنها لا تهتم بالتعاون مع المجتمع الدولي أو بشواغله. وبدلاً من ذلك، فإنها مستمرة في تطوير الأسلحة النووية واختبار قدرات إيصالها على بعد آلاف الكيلومترات خارج حدودها. تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهذا السلوك المتهور السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

إن تقاعس المجلس في مثل هذه الحالات لا يؤدي إلا إلى مزيد من التوسع في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. يجب نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية، ونعتقد أن المجلس بحاجة لأن يتحد ويوظف جميع الوسائل الدبلوماسية لحمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف استفزازاتها والعودة إلى الحوار. هذا هو الخيار المشروع الوحيد.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته القيمة.

بدأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام مرة أخرى بتحدي عدة قرارات لمجلس الأمن. وتدين المملكة المتحدة بشدة آخر عملية إطلاق لقذيفة تسيارية متوسطة المدى قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويأتي هذا الإطلاق الأخير بعد عام من الانتهاكات الاستفزازية والوقحة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد شهد هذا العام اختبار وإطلاق 50 قذيفة، بما في ذلك قذيفة تسيارية عابرة للقارات، بالإضافة إلى دعمها الجبان لروسيا، بتزويدها بالأسلحة والقوات، في حرب روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا.

هذه الأفعال يجب أن تشغلنا جميعا. إن ردنا الجماعي اختبار مهم لسلطة المجلس والتزامنا بالدفاع عن قرارات المجلس التي تم التصويت عليها في هذه القاعة. ومع ذلك، فإننا غير قادرين على توحيد موقفنا ضد استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاكها المستمر للهيكل العالمي لعدم الانتشار.

ينبغي أن تبقى رؤيتنا واضحة بشأن تكلفة صمت مجلس الأمن. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير قدراتها النووية والتسيارية، وهو ما يمثل تهديدا واضحا للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع نطاقا.

إن استخدام روسيا لحق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591) قد أعطى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الضوء الأخضر للقيام بهذه الاستفزازات من دون رادع.

والمساواة الزائفة بين الشواغل الأمنية المشروعة لدول المحيطين الهندي والهادئ والأعمال غير القانونية والاستفزازية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما فعل بعض أعضاء المجلس في الماضي، هو أمر خاطئ وخطير.

وأود أن أوضح أن رفض أي دولة إدانة تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحزم يمثل تواطؤا مباشرا في تعزيز برنامج الأسلحة غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إننا نريد أن نرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مزدهرة ومستقرة، يزدهر شعبها في جوار آمن. ولذلك، فإنني أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها المتعلقة بالقذائف وشراكتها المدمرة مع روسيا، التي يقال إنها كلفت بالفعل الكثير من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أرواحهم، وإعادة التركيز على رفاه شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسماح بوصول المجتمع الدولي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقبول العروض المتكررة وغير المشروطة لإجراء حوار هادف والسماح للدبلوماسية بمنح مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستقبلا يسوده السلام والاستقرار والازدهار.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته المثيرة جدا للاهتمام..

إن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً لقذيفة تسيارية متوسطة المدى هو بالفعل تطور مثير للقلق بشكل خاص، يزيد من تصعيد الخطاب والتوترات الأمنية في المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، تعرب اليونان عن تضامنها الكامل مع جمهورية كوريا واليابان وتود أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، من المهم الحفاظ على الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، الذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. لقد تعرض هذا الهيكل للتقويض بشدة جراء عملية الإطلاق الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أضيفت إلى قائمة طويلة من القذائف التسيارية متوسطة المدى والقذائف التسيارية العابرة للقارات وغيرها من عمليات إطلاق المعدات العسكرية. وعمليات الإطلاق هذه هي انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي. ولذلك، يقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن واجب جماعي بإدانة تلك التجارب، بما في ذلك التجربة الأخيرة التي جرت في 6 كانون الثاني/يناير.

ثانيا، تحث اليونان الأطراف المعنية التي لم تف بعد بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس، أي القرار 1718 (2006) والقرارات اللاحقة، على تنفيذها بسرعة والعمل معا من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف التصعيد فورا والانخراط بصدق في حوار مع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل دبلوماسي باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن المستدامين في شبه الجزيرة.

ثالثا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشير تقارير مختلفة إلى إنفاق مبالغ كبيرة على تحسين أو نشر معدات عسكرية متطورة، بدلا من تلبية الاحتياجات الأساسية لشعب البلد. وفي هذا السياق، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تخفيف أي قيود مفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية وفتح حدودها أمام العاملين الدوليين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد التزام اليونان الحقيقي بتنفيذ نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وللأسف، لم تُجدَّد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الجزاءات سارية ويجب أن تواصل جميع الدول الأعضاء تنفيذها بالكامل. وفي ظل المشهد الجيوسياسي المليء بالتحديات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تكتسي وحدة المجلس بشأن هذه المسألة أهمية بالغة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته بعد ظهر هذا اليوم.

إن باكستان تلاحظ بقلق تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وتشكل آخر تجربة للقذائف أحد مظاهر هذه التوترات. وهذه التطورات تضر بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتؤيد باكستان هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي. ويجب إنهاء الأعمال الاستفزازية من قبيل تجارب القذائف من جهة،

والإجراءات القسرية والتهديدات من جهة أخرى. وتعارض باكستان إجراء أي تجارب أخرى للأسلحة النووية في كوريا أو أي مكان آخر.

وينبغي التصدي للتحديات التي تواجه شبه الجزيرة الكورية عن طريق العمل الدبلوماسي والحوار. ونؤيد بقوة الدعوات لاستئناف المحادثات بين الأطراف المعنية. ويتعين على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وعدم تصعيد التوترات القائمة أو القيام بأي عمل يضر بالسلام والأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن ينظر المجلس في حمل الأطراف على اتخاذ بعض تدابير بناء الثقة من أجل الحد من التوترات.

وتظل باكستان ملتزمة بالعمل ضمن الإطار الذي أنشأته قرارات الأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن يجد مجلس الأمن السبل الكفيلة باستئناف الحوار والاضطلاع بدوره الواجب في الحد من التوترات والأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

وقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري. ونأسف لأننا لم نسمع فيها مرة أخرى تحليلا شاملا للحالة في شبه الجزيرة الكورية ولا مقترحات بناءة لتصحيحها ولا تقييمات متوازنة ومحايدة، كما تقتضيه المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة.

بعقد جلسة بشأن كل عملية تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق قذيفة، تكرر الوفود الغربية، المرة تلو المرة، نفس الأطروحات وتلقي بالمسؤولية الكاملة على بيونغ يانغ بينما تتجاهل بعناد الأعمال الاستفزازية العسكرية التي تقوم بها واشنطن وسول وطوكيو. وكما كان الحال في الماضي، فإن الدوافع الرئيسية لمن بادروا إلى عقد هذه الجلسة هي تهيئة خلفية إعلامية سلبية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإبقاء على تدابير الجزاءات التي عفا عليها الزمن وتبرير الخطوات العدوانية التي تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة. فلتفكروا في الأمر: إن مجلس الأمن، بولايته الفريدة لصون السلام والأمن، لا يُستخدم في صياغة حلول سياسية مستدامة؛ بل يُستخدم كأداة للدعاية وتصفية الحسابات السياسية. وهذا ليس ما كان يرغب مؤسسو الأمم المتحدة في رؤيته وليس هذا ما ينتظره المجتمع الدولي من مجلس الأمن اليوم.

وفي ضوء هذا الواقع، فإن البيانات التي أدلى بها بعض أعضاء مجلس الأمن في هذه القاعة للإعراب عن قلقهم إزاء محنة الكوريين الشماليين ومصيرهم ورغبتهم في رؤية ازدهار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسعادة سكانها تبدو نفاقا فريدا من نوعه. فهؤلاء الأعضاء يحلمون بتكميم أفواه السكان وما زالوا يكممونها ويخنقونها منذ سنوات عديدة. وإزاء هذه الخلفية، فإن لقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل الحق في تنفيذ تدابير لضمان أمنها والحفاظ على سيادة البلد. ونلاحظ أن زعيم البلد، كيم جونغ أون – الذي يصادف عيد ميلاده اليوم، بالمناسبة، ونهنئ أصدقاءنا الكوريين الشماليين بمناسبة عيد ميلاده – في أعقاب إطلاق القذيفة فرط الصوتية في 6 كانون الثاني/يناير، أشار في البيان الذي أدلى به إلى أن النهوض

بالقدرات العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موجه نحو تعزيز دفاع البلد عن نفسه وليس نحو تنفيذ أي عمليات هجومية على الإطلاق.

وتتيح مغادرة إدارة بايدن للبيت الأبيض عما قريب فرصة جيدة للنظر في نتائج السياسة التي انتهجتها على مدار أربع سنوات في شبه الجزيرة الكورية. وستكون التقييمات مخيبة للآمال. فقد وصلت التناقضات بين الشمال والجنوب إلى مستويات غير مسبوقة، بما في ذلك على المستويين الدستوري والمؤسسي. وتجمد الحوار الرفيع المستوى دون أي آفاق واضحة لاستئنافه. ولا تزال شبه الجزيرة هدفا لعسكرة واسعة النطاق باستخدام القدرات النووية للولايات المتحدة. ويسود في المنطقة الآن فكر التكتلات، مما تسبب في صدع عميق بين بلدان الجوار. ومن المظاهر الجلية للسياسة العدوانية التي ينتهجها خصوم بيونغ يانغ في الآونة الأخيرة التدريبات العسكرية المشتركة قرب حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتطورت هذه التدريبات من مجرد مناورات مشتركة تُجرى لمرة واحدة ردا على إطلاق القذائف إلى عمليات منتظمة واسعة النطاق تُستخدم فيها حاملات طائرات ومدمرات وقاذفات قنابل وأحدث جيل من المقاتلات من البلدان الثلاثة.

وبغض النظر عما قد يقوله المحرضون على عدم الاستقرار في المنطقة من واشنطن وطوكيو وسول، هناك أمر واضح: إن قرارات مجلس الأمن بشأن تسوية المسألة الكورية تنص على ضرورة حل المسائل في شبه الجزيرة بالوسائل الدبلوماسية والسياسية السلمية حصرا. وذلك يعني أن أفعالهم المتمثلة في ضخ الأسلحة في المنطقة وزيادة وتيرة المناورات العسكرية ليست سوى انتهاك منهجي للقانون الدولي. وسمعنا اليوم مرة أخرى شعاراتهم بأنهم لم يمارسوا الاستفزاز ولا يمارسونه على الإطلاق، حسب زعمهم. ولكن ذلك ليس صحيحا.

إن الحقيقة هي أن هذه السياسة المخطط لها سيعترف بها لاحقا مسؤول من الولايات المتحدة بشكل عرضي أثناء مقابلة إعلامية. فقبل بضعة أيام فقط، أعلن أنتوني بلينكن، الذي أجبر جميع الأطراف على الحديث عن الطابع غير المبرر للعملية العسكرية الروسية الخاصة، أن الولايات المتحدة كانت تضخ الأسلحة إلى أوكرانيا قبل بداية تلك العملية بوقت طويل. ولا أساس على الإطلاق للتصريحات التي أدلى بها وزير خارجية الولايات المتحدة المنتهية ولايته، خلال زيارة إلى سول في 6 كانون الثاني/يناير والتي كررها اليوم عدد من الوفود، بشأن نقل تكنولوجيات السواتل والفضاء الروسية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن تلك التصريحات هي أحدث مثال على التكهنات التي لا أساس لها والتي ترمي إلى تشويه التعاون الثنائي بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصديقة.

فمعاهدة الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي صادق عليها بلدنا مؤخراً، تتضمن المادة 4 التي تتعهد الدولتان بموجبها بدعم بعضهما بعضا في حالة وقوع هجوم مسلح ضد أحد الطرفين. ويتماشى ذلك الحكم تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة. وجميع التدابير التي يمكن تطبيقها بموجب تلك المادة مسألة داخلية تتعلق حصراً بالعلاقات الثنائية بين روسيا وكوريا الشمالية. ويهدف التعاون بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى القيام بدور محقق للاستقرار في المنطقة على أساس مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، والحد من خطر انزلاق شبه الجزيرة إلى الحرب، بما في ذلك باستخدام الوسائل النووية، وأن يصبح أحد مكونات بنية أمنية قوية في المنطقة.

ويؤسفنا أن أصدقاءنا وشركاءنا القدامى في سيول يفقدون استقلاليتهم بسرعة تحت ضغط واشنطن. إنهم يحرمون أنفسهم، باتباعهم طريق الخضوع الأعمى للمصالح الأمريكية، من فرص استعادة السلام والثقة في المنطقة. وفي الأسابيع الأخيرة، أصبحت الحالة في جمهورية كوريا نفسها عاملاً من عوامل عدم الاستقرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع مواجهة مسلحة. وكما أصبح واضحًا من "التسريبات" في وسائل الإعلام، فإن القيادة الحالية للبلد سعت عمدًا إلى إثارة تصعيد حاد للتوترات في شبه الجزيرة من أجل دعم مواقفها السياسية داخل البلد. ولتحقيق تلك الغاية، أرسلوا طائرات مسيرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف إثارة رد عنيف من بيونغ يانغ. وإذا كان ذلك هو الحال حقا، فإن تصرفات سيول مصدر قلق بالغ.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أنه إذا كان أولئك الذين بادروا إلى عقد جلسة اليوم يريدون حقاً إنهاء المأزق الخطير بدلاً من تفاقمه، فمن المستحسن أن يعيدوا النظر بشكل أساسي في نهجهم. ويكمن الطريق إلى العودة إلى الوضع الطبيعي بإدارة حوار قائم على الاحترام المتبادل وكفالة ضمانات أمنية والتخلي عن منطق العقاب الجماعي من خلال الجزاءات. وقد طرحت روسيا والصين المقترحات ذات الصلة مراراً وتكراراً في المجلس. وتواصل الولايات المتحدة الرد على تلك المبادرات بالرفض القاطع. غير أن سياسة الغرب الفاشلة في شبه الجزيرة الكورية تشهد على حقيقة أنه لا توجد بدائل حقيقية لتلك المبادرات، وكلما سادت هذه السياسة الفاشلة في مجلس الأمن كلما كان بإمكاننا التأثير بشكل إيجابي على التطورات في المنطقة.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته، وأرحب بالممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في جلسة اليوم.

لقد أحاطت الصين علماً بالبيانات التي أصدرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً وردود فعل الأطراف المعنية. إن الحالة الراهنة المعقدة والحساسة في شبه الجزيرة الكورية ومسارها المستقبلي غير المستقر وغير المؤكد إلى حد كبير مصدر قلق للمجتمع الدولي ككل. فعلى الرغم من اختلاف سياسات ومقترحات الأطراف بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية، فإن الحفاظ على السلام والاستقرار ومنع الحرب والفوضى هناك يخدم مصالح الجميع، وبالتالي يجب أن يصبح الهدف المشترك.

وفي ظل الظروف الراهنة، تدعو الصين مرة أخرى الأطراف المعنية إلى التركيز على الصالح العام لشبه الجزيرة، وبذل جهود مشتركة للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة والدفع قدماً بالتسوية السياسية للمسألة.

أولا، إن المخاوف الأمنية المشروعة لدول المنطقة سنبغي أخذها على محمل الجد. فبوصف مسألة شبه الجزيرة الكورية من مخلفات الحرب الباردة، ظلت مستمرة لعقود من الزمن، مع صعود وهبوط متكرر. إنها مشكلة أمنية بالأساس، وجوهرها غياب آلية سلام طويلة الأمد لحل المعضلة الأمنية وتحقيق حل شامل ودائم للمشكلة. ومن الضروري معالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء، والانتقال من الهدنة إلى آلية سلام، والاهتمام بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع دول المنطقة والدفع باتجاه بنية أمنية متوازنة

وفعالة ومستدامة. إن نهج المسار المزدوج ومبدأ الخطوات المرحلية والمتزامنة الذي اقترحته الصين وسيلة فعالة لدفع التسوية السياسية وتحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة.

ثانيا، ينبغي التخلي عن عن عقلية الحرب الباردة وممارسة الردع وممارسة الضغط. وقد شهدت السنوات الأخيرة مواجهات متصاعدة في شبه الجزيرة. وأدرجت الولايات المتحدة شبه الجزيرة في استراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وعزمت على تعزيز التحالفات العسكرية وزيادة الردع والضغط وإثارة المواجهة بين الكتل. وعلى وجه الخصوص، زادت بشكل كبير من وجودها العسكري في شبه الجزيرة والمنطقة المحيطة بها وذهبت إلى حد إدخال أصول استراتيجية، بما في ذلك الصواريخ متوسطة المدى، إلى المنطقة، ما قوض بشكل خطير المصالح الاستراتيجية والأمنية لدول المنطقة، بما في ذلك الصين. وتؤدي بعض المقاربات إلى نتائج عكسية لحل المشكلة، بل ستزيد من حدة الخلافات والتوترات في ابتعاد تام عن هدف الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتعزيز الحل السياسي. ولذلك تعارض الصين ذلك بشدة.

ثالثا، ينبغي بذل جهود حثيثة لتعزيز الحوار والتشاور والمفاوضات الدبلوماسية. وقد برزت، منذ تسعينيات القرن الماضي، العديد من بوادر الأمل في التوصل إلى حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة، فإنها انتكست وتبددت بسبب تقلبات سياسة دولة معينة. فيجب على الأطراف المعنية استخلاص العبر من التاريخ وإجراء تقييم شامل ودقيق للحالة الراهنة في شبه الجزيرة، وبناءً على هذا التقييم، يجب على الأطراف المعنية استخلاص العبر من التاريخ وإجراء تقييم شامل ودقيق للحالة الراهنة في شبه الجزيرة، وبناءً على ذلك التقييم، تبني موقف عقلاني وإظهار حسن نية متبادل واتخاذ إجراءات ملموسة وإبداء مرونة للعمل على تهيئة الظروف للحوار والتشاور والتسوية السياسية.

لقد شوهت ممثلة الولايات المتحدة في بيانها للتو سمعة الصين ولطختها، وهو ما نعارضه بشدة ولن نقبله مطلقا. فعلى مدى سنوات، تبنت الصين موقفًا حكيمًا ومسؤولًا وبناءً، وظلت على الدوام تصدر أحكامًا وتسن سياسات تستند إلى حيثيات المسألة نفسها والتزمت على الدوام باتخاذ إجراءات عملية للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتخفيف حدة الحالة هناك. إن إخلاص الصين وجهودها وإسهامها لا تسمح بالتشكيك أو التشويه أو الإنكار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن نقطة الانطلاق وهدف مجلس الأمن في معالجة هذه المسألة ينبغي أن يكونا نقطة الانطلاق والهدف من مجلس الأمن هو دفع التسوية السياسية للمسألة، وليس مجرد توجيه الاتهامات أو ممارسة الضغوط، ناهيك عن السماح لنفسه بأن يتحول إلى أداة بيد بلد معين لتحقيق مصالحه السياسية الذاتية. وباعتبار الصين عضوا دائما في مجلس الأمن، دأبت على تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بضمير حي والوفاء بالتزاماتها الدولية الواجبة. وفي نفس الوقت، وباعتبار الصين جارة قريبة لشبه الجزيرة ودولة كبرى مسؤولة، ظلت تضطلع دائمًا بدور بنّاءً بطريقتها الخاصة في تعزيز التسوية السياسية والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في شمال شرق آسيا. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل مع الصين لتحقيق تلك الغاية.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد خالد خياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، على إحاطته الشاملة.

تدين سيراليون إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة أسلحة جديدة فوق صوتية متوسطة المدى مصممة لضرب أهداف بعيدة في المحيط الهادئ حسب ما ورد في التقارير، وهي في جميع الأحوال محاولة لزيادة توسيع نطاق مجموعة الأسلحة ذات القدرة النووية لتهديد الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

ويساورنا قلق بالغ من أن القذيفة التي قيل أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقتها حلقت لأكثر من 100 1 كيلومتر قبل أن تسقط في المياه الواقعة بين شبه الجزيرة الكورية واليابان. إن الطبيعة المستمرة والمتطورة باستمرار للتوسع العسكري المتزايد من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاك واضح وصارخ لقرارات مجلس الأمن، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام التزاماتها بموجب قرارات المجلس العديدة التي تحظر برنامجها المستمر والمثير للقلق المتزايد للأسلحة النووية والتسيارية والامتثال التام لها. كما نكرر دعوتنا إلى التنفيذ القوي والفعال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تحدد الالتزامات المتعلقة بالجزاءات، وذلك لردع زيادة توسع وتطور برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذه القرارات هي قرارات المجلس التي اتخذها لردع برنامج الانتشار النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والانتهاكات الصارخة لها تقوض سلطة هذا الجهاز.

وتكرر سيراليون دعوتها إلى زيادة الجهود الدبلوماسية لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المفاوضات لإنهاء برامجها النووية بطريقة غير مشروطة ولا رجعة فيها. ولذلك، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التواصل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف الالتزام بشكل لا لبس فيه بنزع السلاح النووي بشكل شفاف وكامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وغير تمييزي.

ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين، وندعو إلى بذل جهود متضافرة وملموسة لمكافحة أعمال الانتشار التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي قد تؤدي، إذا لم تعالج بشكل شامل، إلى عواقب ذات أبعاد نووية لا يمكن تصورها.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تود بنما أن تشكر رئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة والسيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على إحاطته.

تؤكد جمهورية بنما من جديد التزامها بالقانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2024 (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي يجدد الالتزام العالمي بالتعاون الدولي لحماية احتياجات ومصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ومع ذلك، فإننا نشهد بقلق بالغ استمرار تعرض العالم لموجات متزايدة التواتر من النزاع والعدوان في تناقض صارخ مع تلك المبادئ الأساسية. وتعرب بنما، بوصفها دولة ملتزمة بتعزيز السلام والتسوية السلمية للمنازعات في إطار الالتزام الصارم بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، عن انزعاجها من تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. إن اختبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا لقذيفة تسيارية متوسطة المدى تفوق سرعتها سرعة الصوت في 6 كانون الثاني/يناير، والذي يستحق إدانتنا، يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ويفاقم الحالة المضطربة أصلا، في انتكاسة خطيرة للاستقرار الإقليمي والدولي.

إن التصعيد في الأعمال العدائية لا يهدد السلام والأمن الدوليين فحسب، بل ويهدد أيضًا حركة الملاحة الجوية والبحرية في المنطقة – وهما عنصران أساسيان من عناصر الاستقرار الاقتصادي والتنمية العالمية. تضطلع بنما بدور مهم في ضمان الأمن البحري، بصفتها المشرف على واحد من أبرز الممرات المائية الاستراتيجية في العالم ولديها واحد من أضخم أساطيل السفن المسجلة. لقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية تعزيز العمل الملموس لضمان حركة ملاحة بحرية آمنة وفعالة يعول عليها، مع إعادة تأكيد التزامنا بالتعاون الدولي لمنع المخاطر وتعزيز استقرار طرق التجارة.

لقد علّمنا التاريخ أن التردد في كبح أنماط الاستفزاز والعداء قد أدى إلى نزاعات مدمرة أسفرت عن عواقب وخيمة على ملايين البشر، وإلى تدمير البنى التحتية وانتشار أزمات إنسانية طويلة الأمد. نحن الآن نواجه مشهدًا جيوسياسيًا يعكس أوجه تشابه مقلقة مع أخطاء الماضي.

تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فيما تحد القيود الحكومية من تقديم المساعدات الإنسانية. يجب أن يعمل المجلس بإخلاص وعزم على تخفيف المعاناة الإنسانية وضمان أن يكون رفاه الناس محور كل أعمالنا.

وتدعو بنما المجلس إلى وضع حد لهذه الديناميات المدمرة وإعطاء الأولوية لرفاه وأمن أضعف السكان، من خلال اتخاذ إجراءات حكيمة ومنسقة. إن الوضع في شبه الجزيرة الكورية لا يشكل تهديدًا للاستقرار الإقليمي فحسب، بل ويديم الأزمة الإنسانية أيضًا.

إن بنما، بوصفها بلدا يؤمن بالتعاون والتعددية، تؤكد من جديد استعدادها للعمل مع جميع الأطراف لإيجاد حلول دائمة. وندعو إلى اتباع نهج يتجنب الاستفزاز واستخدام القوة ويجعل الحوار والتفاهم المتبادل واحترام القانون الدولي أولوية، بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في هذه الجلسة.

تعرب غيانا عن قلقها البالغ إزاء استمرار حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية المتوسطة المدى في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. إن عمليات الإطلاق هذه لا تقوض نظام عدم الانتشار العالمي فحسب، بل وتزيد من تفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وتدين غيانا هذه

الانتهاكات، وتكرر دعوتها جميع الأطراف المعنية لاستخدام أدوات الدبلوماسية حتى يتسنى إحراز تقدم في حل التوترات التي طال أمدها وضمان السلام المستدام في شبه الجزيرة. ونحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على العمل بحسن نية لإحياء الحوار الذي لا يزال بالغ الأهمية للتوصل إلى حل سياسي للقضية.

وتؤكد غيانا من جديد إيمانها بأن السبيل الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها بالكامل. كما نؤكد من جديد إيماننا بأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف، وأمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن برنامجها للقذائف التسيارية، إلى جانب جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى الموجودة، بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وتشدد غيانا على أن إنهاء الاستثمار في برنامج القذائف التسيارية من شأنه أن يحرر موارد للتنمية البشرية في البلد. وفي هذا السياق، فإننا نحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء الأولوية لرفاه مواطنيها واتباع مسار سلمي للتنمية يتماشى تماما مع التزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة. كما نود التأكيد على ضرورة أن تمارس جميع الأطراف المعنية ضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار في معالجة التوترات المتصاعدة والأزمة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

وتشدد غيانا مرة أخرى على أن لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) يجب أن تحافظ على ولايتها المتمثلة في الإشراف على تنفيذ التدابير المبينة في قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الرغم من انتهاء ولاية فريق الخبراء التابع لها. ونحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذها بالكامل. ونشدد أيضا على أن التدفق المستمر للمعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال أمرا بالغ الأهمية لعمل لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار 1718 في تنفيذ ولايتها.

وتؤكد غيانا من جديد التزامها بجهود المجلس الرامية إلى تحقيق الامتثال الكامل لقراراته المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما نؤكد مجددا التزامنا بالنهوض بجدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح وندعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك.

أخيرا، يساور غيانا القلق أيضاً إزاء الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحيط علمًا باستعداد الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لتلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة في البلد. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح بعودة فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي إلى البلد.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. كما أنوه بحضور ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في هذه الجلسة.

نجتمع في لحظة تتطلب اهتمامنا وحكمتنا الجماعيين. وندرك الشواغل التي أُعرب عنها بشأن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برنامجها للأسلحة، لا سيما في ضوء التطورات والتصريحات الأخيرة. إن الوضع حساس وينطوي على خطر زيادة تصعيد التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

لا يزال الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، المبني على أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أقوى إطار لمنع الانتشار النووي. ويجب أن نعترف بأنه منذ انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2003، أصبح الطريق إلى الأمام أكثر صعوبة. غير أن هاتين الأداتين تظلان حيويتين للسلام والأمن الدوليين.

ولا يمكننا التغاضي عن حقيقة أن كل تجربة صاروخية تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويمكن أن يكون تنفيذ تلك القرارات طريقًا للحوار والاستقرار. غير أنه يجب علينا تنفيذها بطريقة تقلل لأدنى حد من العواقب غير المقصودة.

فقد كان لنظام الجزاءات الحالي المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأثير على الاقتصاد المدني، مما أثر بشكل غير متناسب على أضعف فئات سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أن يوازن نهجنا بين الضرورات الأمنية والاعتبارات الإنسانية. ونقدر الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) للنظر في طلبات الإعفاء لأغراض إنسانية وتيسير إيصال المساعدات الأساسية إلى المحتاجين.

ويتطلب الطريق إلى الأمام اتباع نهج مزدوج المسار. فبينما نحافظ على سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار، يجب علينا أيضًا تهيئة الظروف المواتية للمساعي الدبلوماسية وضمان اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المعنية. ومن دون إجراء حوار هادف، قد تزداد حدة التوترات والشكوك في شبه الجزيرة، وهو ما يستلزم إيجاد أرضية مشتركة. ومن غير المرجح أن يؤدي نهج "كل شيء أو لا شيء" إلى نتائج مستدامة.

في الختام، نؤمن إيمانًا راسخًا بأن الحد من التوترات ليس مجرد خيار – بل هو ضرورة حتمية. ونشجع جميع الأطراف على تجديد التزامها بالبحث عن حل على أساس الحوار البنّاء وتجنب التصعيد غير الضروري الذي قد تكون له عواقب وخيمة. ويجب أن نتذكر، بصفتنا أعضاء في المجلس، أن الميثاق يكلفنا بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون هذا المبدأ هو الموجه لقراراتنا قبل أي اعتبارات أخرى. ويبقى الصومال ملتزماً بإيجاد حل سلمي يهيئ الظروف للاستقرار والازدهار الدائمين لجميع الناس في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الشاملة. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في هذه الجلسة.

يشير إطلاق قذيفة تسيارية جديدة متوسطة المدى تفوق سرعتها سرعة الصوت هذا الشهر، بعد إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات في تشرين الأول/أكتوبر، إلى تزايد تعقد الديناميات السائدة في شبه الجزيرة

الكورية. وقد أدت هذه التجربة الصاروخية الأخيرة، التي أفادت التقارير باستخدام تكنولوجيات وقدرات جديدة فيها، إلى زيادة الشواغل الدولية.

وبينما تؤثر هذه التطورات على الاستقرار الإقليمي وإطار عدم الانتشار النووي، يجب أن ندرس السياق الأوسع نطاقاً، أي العسكرة المستمرة للمنطقة من خلال التدريبات الواسعة النطاق وعمليات النشر الاستراتيجي وتعزيز القدرات العسكرية من قبل مختلف الأطراف. فهذا النمط من التصعيد لا يخدم مصالح أحد ويخاطر بجر المنطقة نحو دوامة من التوتر لا يمكن السيطرة عليها.

ويجب الاسترشاد في أي مسعى نحو السلام بثلاثة مبادئ أساسية.

أولا، لا يمكن للتصعيد العسكري أن يحقق الحل الذي نسعى إليه.

ثانيا، لا يمكن للجزاءات وحدها أن تبني سلامًا مستدامًا.

ثالثا، يظل الحوار هو الطريق الوحيد الموثوق للمضي قدمًا.

إن الواقع الحالي مقلق للغاية – فالتوترات العسكرية تتصاعد والاحتياجات الإنسانية تزداد حدة والقنوات الدبلوماسية لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ ويتحمل السكان المدنيون العواقب.

وتتطلب هذه الحالة اتخاذ الخطوات العملية الفورية التالية:

أولا، يجب على جميع الأطراف العمل معاً للحد من التوترات وتقليص الأنشطة العسكرية في المنطقة.

ثانيا، ينبغي استئناف الاتصالات الدبلوماسية دون شروط مسبقة.

ثالثا، يجب تعزيز القنوات الإنسانية وحمايتها.

رابعا، ينبغي تنفيذ تدابير لبناء الثقة.

خامسا، يجب إنشاء آليات حوار إقليمية شاملة للجميع.

إننا ندرك أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم من خلال التدابير العقابية وحدها. ويبقى هدفنا المشترك هو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. غير أنه يجب السعي إلى تحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية، على أن يكون الحوار هو الأداة الأساسية.

وندعو جميع الأطراف إلى تجنب المزيد من التصعيد وتفضيل الحوار على المواجهة وتغليب الدبلوماسية على مظاهر القوة ووضع مصالح الناس فوق كل الاعتبارات الأخرى.

في الختام، فإن الطريق إلى الأمام، على الرغم من صعوبته، واضح. ويتطلب الأمر الشجاعة لاختيار الحوار في مواجهة التوترات المتصاعدة والصبر عندما يبدو التقدم بعيد المنال والالتزام عندما تبدو العقبات مستعصية. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم. ويبقى الخيار لنا: إما السلام من خلال الحوار أو استمرار التصعيد. والتوتر ليس أمراً حتمياً، كما أن السلام ليس بعيداً عن متناول أيدينا في شبه الجزيرة الكورية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى بعض الادعاءات الكاذبة بشأن الولايات المتحدة والتدريبات العسكرية التي نشارك فيها في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، أنا مضطرة للرد.

إن التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا هي تدريبات عسكرية ذات طابع دفاعي بحت وتُجرى منذ أمد بعيد وتهدف إلى الحفاظ على جاهزية القوات وصون الأمن الإقليمي. والولايات المتحدة ملتزمة بأمن جمهورية كوريا وبالموقف الدفاعي المشترك لتحالفنا. وتدعم الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى إدارة التوترات العسكرية وخفضها في شبه الجزيرة الكورية وفي جميع أنحاء العالم من خلال التنسيق العسكري المستمر والفعال مع شركائنا وحلفائنا. ونتوخى الشفافية بشأن التدابير الدفاعية التي نتخذها وكذلك بشأن التدابير المناسبة للحد من المخاطر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): إن الحق في الدفاع عن النفس هو حجر الزاوية الأساسي الذي يضمن وجود الدولة وتنميتها وهو الجوهر الرئيسي للسيادة الوطنية. ولهذا السبب تحديدا، ينص ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى على أن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حق متساوٍ في الدفاع عن النفس بغض النظر عن حجم الأراضي والسكان أو مستوى التنمية. وأدين بشدة وأرفض رفضا قاطعا مثالا آخر على الممارسة غير العادلة والشاذة لتعامل مجلس الأمن الجائر مع ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروعة والعادلة لذلك الحق السيادي، بناء على الطلب الذي تقدمت به الولايات المتحدة وأتباعها الذين يتصرفون كقطاع طرق.

وكما ذُكر سابقاً، فإن الإطلاق التجريبي للقذيفة التسيارية الجديدة الفرط صوتية والمتوسطة المدى جزء من خطة تطوير القدرات الدفاعية الوطنية لتعزيز استدامة قوة الردع الاستراتيجي وفعاليتها، بما يتوافق مع البيئة الأمنية المتغيرة في المنطقة. ولذلك، ليس لهذا الإطلاق التجريبي أدنى تأثير سلبي على أمن البلدان المجاورة. وحتى اليوم، ومع تجاوز حصيلة القتلى المدنيين 000 45 شخص في غزة، فإن الولايات المتحدة تصف جرائم القتل الجماعي الشنيعة التي ترتكبها إسرائيل بأنها حق الدفاع عن النفس، مما يثير سخطا عاما من جانب المجتمع الدولي. وهي تعترض في الوقت نفسه على ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروعة للحق في الدفاع عن النفس. إن الولايات المتحدة نفسها هي المظهر المتطرف لازدواجية المعايير والاستهزاء بالميثاق وتجاهله.

لقد بلغت تحركات المواجهة العسكرية للولايات المتحدة والقوى التابعة لها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية ومحيطها الآن حدودها القصوى، وهي غير مسبوقة في طابعها المتهور والاستفزازي والخطير. ومع تطور التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا ليصبح حالياً كتلة عسكرية قائمة على أساس نووي وتحالفا للحرب النووية، فإن الابتزاز والتهديد النوويين ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصبحا أمراً واقعاً وبلغا حدهما الأقصى على نحو غير مسبوق. وبالإضافة إلى ذلك، تستدعي

الولايات المتحدة حتى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق بمختلف أنواعها في محيط شبه الجزيرة الكورية. ونتيجة لذلك، فإن التهديد العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة يتصاعد إلى نطاق عالمي ويشمل أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ويتجه رأس الحربة الرئيسي فيه تحديداً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويشكل تطوير واختبار وتصنيع وحيازة منظومة الأسلحة التي تحتاجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز القوة الوطنية لردع الحرب بدرجة كبيرة ممارسة عادلة للحق غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس، وهو حق أصيل للدول ذات السيادة في مواجهة البيئة الأمنية المتغيرة السائدة في شبه الجزيرة الكورية والتهديدات المحتملة. وهذه الممارسة هي الضمانة المطلقة للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

إن مجلس الأمن، الذي تتمثل مهمته الأساسية في صون السلام والأمن في العالم، يخص بالذكر مرارا وتكرارا ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العادلة لحقها السيادي، بينما يلتزم الصمت إزاء التحركات العسكرية الشنيعة للولايات المتحدة والبلدان التابعة لها والتي تزعزع السلام والاستقرار في المنطقة. ونغتنم هذه الفرصة لنحذر من ذلك بأشد العبارات.

وإذا ما نشأ وضع خطير يتمثل في نشوب نزاع فعلي لا يرغب فيه أحد في شبه الجزيرة الكورية نتيجة لهوس الحرب الطائش الذي تثيره الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، ينبغي محاسبة مجلس الأمن على تجريمه لممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العادلة لحقها السيادي بتحيزه الشديد وتطبيقه لمعايير مزدوجة ولسماحه بإفلات الولايات المتحدة وجمهورية كوريا من العقاب على المناورات الحربية الاستفزازية.

واليوم، أصبحت ساحة الأمم المتحدة وسيلة للولايات المتحدة وحفنة من القوى المعادية لمواجهة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدلا من أن تكون منبرا للحياد والمساواة، كما يُفترض. ويُذكرنا هذا الواقع المقلق بالحقيقة الثابتة بأنه لا يحق لنا أن نتراجع – ولا حتى قيد أنملة – عن العدالة التي اخترناها من أجل الدفاع عن سيادتنا وحقنا في الوجود والتنمية.

وقد قال الرفيق كيم جونغ أون، رئيس شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إن بذل جهود لامتلاك قدرة عسكرية قوية ينبغي أن يكون حقاً طبيعياً وإلزامياً للدفاع عن النفس وسياسة أساسية للدولة ينبغي ألا تتقاعس أي دولة ذات سيادة عن انتهاجها، سواء في بيئة سلمية أو في حالة المواجهة. فتدمير توازن القوى بين الصديق والعدو يعني اندلاع الحرب على الفور. ويمكن للسلام الذي تكفله قوة متينة أن يكون حقيقيا ودائما. وهذا درس مستفاد وحقيقة يثبتها التاريخ والواقع. ولا يمكن الدفاع عن السلام بالكلمات.

إن مجلس الأمن ليس الساحة الوحيدة للولايات المتحدة. وإذا واصلت الولايات المتحدة والقوى التي تتبعها إساءة استخدام مجلس الأمن كأداة لتحقيق أهدافها السياسية غير القانونية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستحمي حقوقها ومصالحها السيادية برد أكثر حزما وحسما. كما ستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المستقبل، ممارسة الحقوق السيادية للدولة وصون السلام والأمن الإقليميين والعالميين بشكل موثوق كدولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية، التي دعا إليها أعضاء مجلس الأمن المتفقين في الرأي وبناء على طلبنا، وعلى إتاحة هذه الفرصة لنا للإدلاء بملاحظات بشأن هذا البند المهم من جدول الأعمال. فقد أدليت، قبل تسعة أيام فقط، ببياني الأخير بصفتي عضوا في المجلس (انظر S/PV.9829). وكما وعدت في ذلك الوقت، ستواصل اليابان المساهمة في مداولات مجلس الأمن بأي صفة كانت. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

يجب أن أبدأ بالإعراب عن إدانتنا القوية لقيام كوريا الشمالية مرة أخرى بإطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى تعمل بالوقود الصلب، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. هذه ليست مجرد مسألة إقليمية، بل هي مرتبطة أساسا بعدم الانتشار على الصعيد العالمي الذي يجب أن نتحد جميعا بشأنه. كان مجلس الأمن متحدا وقادرا على التكلم بصوت واحد، حيث اتخذ 11 قرارا بالإجماع منذ عام 2006، يطالب جميع الدول الأعضاء، في جملة أمور، بمنع نقل القذائف والمواد والتكنولوجيا ذات الصلة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كان المجلس يتصرف بموجب مسؤوليته الخاصة عن صون السلام والأمن الدوليين. لكن المجلس لم يعد متحدا بشأن هذا الملف.

في أيار/مايو 2022، استُخدم حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/431، الذي كان سيدين إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات (انظر S/PV.9048). ومنذئذ، يفشل المجلس في إبداء موقفه الحازم ضد ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من استفزازات متكررة، ناهيك عن اضطرار فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) إلى إنهاء ولايته بسبب استخدام روسيا لحق النقض، بنيتها الواضحة المتمثلة في إخفاء تعاونها العسكري غير القانوني مع كوريا الشمالية (انظر S/PV.9591). إنها حالة مؤسفة وغير مقبولة على الإطلاق، حيث أصيب مجلس الأمن بالشلل في التصدي لهذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على قلقنا بشأن جدوى مجلس الأمن. فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى الآن، أكثر من 100 قذيفة تسيارية. وتواصل روسيا مهاجمة أوكرانيا باستخدام أسلحة زودتها بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبإشراك قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القتال ضد أوكرانيا. كل هذه الأفعال تمثل تجاهلا يتسم بالتهور للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن، ولا تتردد روسيا، التي ينبغي أن تكون عضوا دائما مسؤولا في المجلس، في انتهاك القرارات التي وافقت عليها روسيا نفسها.

ينبغي ألا يكون هذا وضعا طبيعيا جديدا، ولا يمكن تبرير هذه الانتهاكات بأي عذر. لقد سمعنا حججا لتخفيف الجزاءات أو رفعها، ولكن لا ينبغي مكافأة منتهكي القرارات بهذه الطريقة. ولا نرى أي أساس منطقي أو مبرر لحاجة كوريا الشمالية إلى التزود بالقذائف التسيارية، بما فيها القذائف التسيارية العابرة للقارات، واستحداث أسلحة نووية وإرسال قواتها على بعد أكثر 000 10 كيلومتر عبر القارة الأوروبية الآسيوية للدخول في حرب للدفاع عن النفس. يوجه صمتنا رسالة خاطئة – لا إلى بيونغ يانغ فحسب بل

إلى العالم بأسره، بما في ذلك الجهات التي يحتمل أن تقوم بنشر الأسلحة النووية. ينبغي أن يدرك المجتمع الدولي الخطر البنيوي الذي ينطوي عليه هذا النهج غير المسؤول المتمثل في تخفيف الجزاءات.

لقد انتهت فترة عضوية اليابان في مجلس الأمن قبل حوالي أسبوع فقط، ولكن لا يزال يحدونا أمل كبير في أن يتخذ المجلس إجراء للرد على هذه الظاهرة غير المسبوقة وهذا التحدي لشرعية المجلس وجدواه. ولن تدخر اليابان جهدا لدعم عمل المجلس والمشاركة فيه، لأننا نعتقد أن المجلس في طليعة حماية النظام العالمي لعدم الانتشار. وينبغي ألا تيأس أي دولة عضو وتحجم عن رفع صوتها في وجه هذا التحدي الخطير لقيم ونظام منظومة الأمم المتحدة، التي نحتفل بذكراها السنوية الثمانين هذا العام.

وأود أيضا أن أشير إلى أن كوريا الشمالية تواصل بناء قدراتها العسكرية، بما في ذلك تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، على حساب رفاه الشعب في كوريا الشمالية. إن الحالة الإنسانية الصعبة في كوريا الشمالية ليست ناجمة عن الجزاءات بل عن الإنفاق العسكري المتهور للبلد، الذي يقال إنه يبلغ أكثر من 25 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي.

وأود أن أختتم بياني بحث كوريا الشمالية بقوة مرة أخرى على عدم إجراء مزيد من عمليات الإطلاق وعلى الامتثال الفوري والكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى المشاركة في الجهود الدبلوماسية وقبول عروض الحوار المتكررة.

رُفعت الجلسة الساعة 16/35.